جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

احكام العقد الحاكم لعلاقة الجامعات الاهلية بالتدريسي

" دراسة مقارنة "

رسالـة تقدمت به الطالبة

رقية كريم خزعل

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجـة الماجستيـر في القانون الخاص

بأشراف

أ.د حسـن محمد كاظم

٢٠٢٥ م ١٤٤٧هـ

وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ
فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمُ

سورة

التوبة الاية

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة...

الذي رحل عن الدنيا جسدًا، لكنه باقٍ في قلبي روحًا ودعاءً وذكرى لا تزول...

إلى والدتي الحنونة، التي كانت ومازالت الحضن الدافئ والدعاء الصادق والنور الذي أستضيء به في طريق العلم والحياة...

إلى أهلي الأعزاء، الذين منحوني الحب والدعم دون حدود...

إلى زوجي العزيز،

رفيق دربي، وسندي في كل مراحل حياتي، الذي تحمّل معي مشقة الطريق وكان لي نعم الشريك...

إلى صديقتي الوفية...أيـــة

التي كانت لي أختًا في الدعم، وصوتًا في الصمت، وعونًا لا يُنسى في كل الأوقات...

أهدي هذا العمل المتواضع، عرفانًا ووفاءً وحبًا خالصًا من القلب

الباحثه

شُكْرٌ وَامْتِنَانٌ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتيسّر الأمور، والصلاة والسلام على خير خلقه محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين. أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الفاضل الأستاذ الدكتور (حسن المسعودي) لما أولاني من دعم وتوجيه علمي وملاحظات قيمة كان لها الأثر البالغ في إخراج هذه الرسالة بهذا الشكل. فله مني كل الاحترام والتقدير، داعيةً الله أن يبارك في جهده وعلمه. كما أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، على ما تفضلوا به من قراءة دقيقة، وملاحظات علمية موضوعية، سأظل أعتز بها وأسعى للاستفادة منها في مسيرتي العلمية.

ولا يفوتني أن أتوجّه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من قدّم لي يد العون أثناء إعداد هذه الرسالة من الأساتذة والزملاء والأصدقاء.

وكل الامتنان والتقدير إلى عائلتي الكريمة، التي كانت دومًا مصدر إلهامي وقوتي، وإلى زوجي العزيز، الذي كان لي نعم العون والسند في كل مرحلة من هذا الطريق

الباحثة

المستخلص

شغلت العلاقة التعاقدية بين الجامعات الأهلية والتدريسيين أهمية متزايدة في ضوء التوسع الكبير لمؤسسات التعليم العالي الأهلي، وما أفرزته من تعقيد في تحديد الطبيعة القانونية للعقد المبرم بين الطرفين، وصعوبة التوفيق بين متطلبات حماية حقوق التدريسي واستقلالية الإدارة الجامعية، وانعدام النصوص التشريعية الواضحة التي تنظم هذه العلاقة في القانون العراقي. وقد أدى هذا الغموض إلى تباين في التوصيف القانوني لهذا العقد، بين من يعده عقد عمل تحكمه قواعد قانون العمل ومن يراه عقدًا غير مسمى يخضع للقواعد العامة في القانون المدني.

ونظرًا إلى ما يترتب على اختلاف التكييف يؤدي الى اختلاف القواعد المطبقة على تلك العلاقة اما التعويض عن الاخلال فيخضع لما تقرره القواعد العامة فيه من شروط واحكام، فقد اقتضى البحث تسليط الضوء على أهم العناصر المكونة لهذا العقد، وبيان الأركان والخصائص التي تميزه فضلا عن تحليل الاتجاهات القضائية المتباينة بشأن وصف العلاقة، ودراسة مدى ملاءمة التشريعات المقارنة،ولا سيما المصرية والأردنية، لطبيعة هذا النوع من العقود، وإمكانية الاستفادة منها في تطوير الإطار القانوني العراقي.

وقد تناول البحث في فصله الأول الطبيعة القانونية للعقد التدريسي، وأوضح ما إذا كان عقدًا مسمى أم غير مسمى، وأساس العلاقة التي تربط الأستاذ بالجامعة الأهلية، بينما خصص الفصل الثاني لدراسة الآثار القانونية لهذا العقد، ولا سيما المسؤولية المدنية الناشئة عنه ودعوى التعويض كوسيلة لحماية الطرف المتضرر

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع تنظيم قانوني خاص لعقد التدريسي في الجامعات الأهلية، بما يوازن بين حماية التدريسي وتحقيق الاستقلال الإداري للمؤسسات التعليمية، وتضمن استنتاجات ومقترحات تخدم تطوير الواقع القانوني لهذه العلاقة الهامة

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الاية	
الاهداء	
الشكر والعرفان	
المستخلص	أ
قائمة المحتويات	ب
المقدمة	١
الفصل الأول : ماهية العقد التدريسي في الجامعات الاهلية	٥
المبحث الأول : مفهوم العقد التدريسي في الجامعات الاهلية	٦
المطلب الأول : تعريف العقد التدريسي	٧
الفرع الاول/ التعريف اللغوي	٨
الفرع الثاني/ التعريف الاصطلاحي	٩
المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للعقد التدريسي	١٤
الفرع الأول : الطبيعة التعاقدية	١٥
الفرع الثاني : الطبيعة باعتباره عقد عمل	٢١
الفرع الثالث : الطبيعة باعتباره عقد إذعان	٢٥
المبحث الثاني : اركان وخصائص العقد التدريسي في الجامعات الاهلية	٢٧
المطلب الأول : اركان العقد التدريسي	٢٩
الفرع الأول : الرضا	٣٠
الفرع الثاني : المحل	٣١
الفرع الثالث : السبب	٣٣
المطلب الثاني : خصائص العقد التدريسي	٣٥
الفرع الأول : الخصائص العامة للعقد التدريسي	٣٦
الفرع الثاني : الخصائص الخاصة للعقد التدريسي	٤٤
الفصل الثاني : الأحكام المترتبة على العقد التدريسي في الجامعات الاهلية	٤٧
المبحث الأول : المسؤولية المدنية الناشئة عن العقد التدريسي	٤٩
المطلب الأول : الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية للعقد التدريسي	٥٠
الفرع الأول : المسؤولية العقدية	٥١

العنوان	رقم الصفحة
الفرع الثاني : المسؤولية التقصيرية	٦٠
المطلب الثاني: اركان المسؤولية المدنية عن العقد التدريسي	٦٢
الفرع الأول : الخطأ	٦٣
الفرع الثاني : الضرر	٦٤
الفرع الثالث : العلاقة السببية	٦٩
المبحث الثاني : دعوى المسؤولية المدنية عن العقد التدريسي	٧١
المطلب الأول : أطراف الدعوى	٧٢
الفرع الأول : التدريسي	٧٣
الفرع الثاني : الجامعات الاهلية	٨٤
المطلب الثاني : التعويض	٩٢
الفرع الأول : أنواع التعويض	٩٣
الفرع الثاني : قيمة التعويض ووقته	٩٩
الفرع الثالث: أحكام خاصة بخصوص التعويض	١٠٢
الخاتمة	١٠٦
الاستنتاجات	١٠٦
المقترحات	١٠٩
المصادر	١١٣

المقدمة

المقدمة

شهد التعليم العالي في السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في إنشاء الجامعات والكليات الأهلية، وذلك في إطار سعي الدولة إلى تخفيف العبء عن مؤسسات التعليم الحكومية، وفتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في تقديم الخدمة التعليمية. وقد أفرز هذا التوسع تحديات قانونية جديدة، من بينها تكييف العلاقة التعاقدية بين الجامعات الأهلية والتدريسيين العاملين فيها

ويُعد عقد التدريسي في الجامعات الأهلية أحد العقود المحورية في تنظيم العلاقة بين الكادر الأكاديمي والمؤسسات التعليمية الخاصة، إلا أن هذا العقد يعاني من ضعف في التنظيم التشريعي والتوصيف القانوني الدقيق، مما يطرح إشكالات تتعلق بالحقوق والالتزامات لكلا الطرفين، لا سيما في ظل غياب قواعد خاصة أو تشريع مستقل ينظم هذا النوع من العقود في التشريع العراقي

ويُعد عقد التدريسي في الجامعات الأهلية أحد العقود المحورية في تنظيم العلاقة بين الكادر الأكاديمي والمؤسسات التعليمية الخاصة، إلا أن هذا العقد يعاني من ضعف في التنظيم التشريعي والتوصيف القانوني الدقيق، مما يطرح إشكالات تتعلق بالحقوق والالتزامات لكلا الطرفين، لا سيما في ظل غياب قواعد خاصة أو تشريع مستقل ينظم هذا النوع من العقود في التشريع العراقي

وبالنظر إلى اختلاف التعامل مع عقد التدريسي في الجامعات الأهلية في التشريعات العربية، وبالأخص في كلّ من العراق ومصر والأردن ظهرت الحاجة إلى دراسة مقارنة تسلط الضوء على أحكام العقد الحاكم لعلاقة الجامعات الأهلية بالتدريسي، وتحليل الطبيعة القانونية لهذا العقد وبيان مدى انطباق وصف "عقد العمل" عليه أو اعتباره عقدًا غير مسمى

اولاً: موضوع الدراسة

تعد العلاقة القانونية بين الجامعات الأهلية وأعضاء هيئة التدريس من الموضوعات الحيوية التي تشغل حيزًا كبيرًا من الاهتمام في البيئة الأكاديمية المعاصرة، لما لها من أثر مباشر في استقرار العملية التعليمية وجودتها. وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يُمثل محورًا تنظيميًا للعلاقة بين طرفين أساسيين في العملية التعليمية: الجامعة كمؤسسة خاصة، والتدريسي كعنصر علمي رئيسي في بناء المعرفة ونقلها.

وقد جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ "أحكام العقد الحاكم لعلاقة الجامعات الأهلية بالتدريسي دراسة مقارنة" لتسلّط الضوء على الإطار القانوني الذي ينظم هذه العلاقة، وتبيّن ما إذا كان العقد المبرم بين الطرفين يعد عقدًا مسمى أم غير مسمى، مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية في نطاق الحقوق والواجبات.

إذ يعد التدريسي اللبنه الأساس التي تقوم عليها العملية التعليمية ويأتي دوره قبل الطالب الجامعي وعلى نقيض من نظرية تدريسي في الجامعات الحكومية الذي اتسم مركزه القانوني بالثبات والاستقرار فإن تدريسي في حقل التعليم الأهلي والخاص كان ولا يزال ذا مركز قانوني غير مستقر بالحقيقة أن هذا الموضوع تتمثل في كونه يعد محاولة لمعالجة عقد التدريسي عبر تكييفه القانوني السليم لدي تحقق العدالة كما يحاول إيجاد صيغة قانونية موحدة للعمل الذي يؤديه التدريسي

ولاجل تسليط الضوء على أهم الحقوق والالتزامات التي يلتزم بها كلا طرفي العقد تدريسي لغرض تبصره هذه الفئة من التدريسيين العاملين بالمؤسسات واطلاعهم على التنظيم القانوني الذي كفله المشرع لهم وما هي الضمانات القانونية التي يجوز لهم سلوكها في حالة تعسف ادارة الجامعات والكليات الأهلية بحقهم

ثانياً: تسأولات الدراسة

تدور التساؤلات الأساسية للبحث حول المحاور الآتية:

١. ما التكييف القانوني لعقد التدريسي في الجامعات الأهلية العراقية؟
٢. هل يمكن اعتبار هذا العقد من العقود المسماة – كعقد العمل – أم أنه عقد غير مسمى؟
٣. ما مدى كفاية التنظيم التشريعي العراقي الحالي لضمان حقوق التدريسيين في الجامعات الأهلية؟
٤. ما أوجه التشابه والاختلاف بين التنظيم القانوني لهذا العقد في كل من العراق ومصر والأردن؟
٥. ما هي الضمانات القانونية التي يحتاجها التدريسي لضمان علاقته التعاقدية بالمؤسسات الأهلية؟

ثالثاً : نطاق الدراسة

إن نظام التعاقد مع الأساتذة الجامعين، لا يقتصر على الأساتذة الجامعين في الجامعات والكليات الأهلية، بل يتعدى ذلك إلى سائر الجامعات الرسمية التي تديرها الدولة، والذي يجري تعيينهم بصفة عقود إدارية يتم إبرامها معهم، لذا فان نطاق دراستنا سوف ينحصر بعقد التدريس في الجامعات الأهلية فقط، تاركين العقود التدريسية التي يتم أبرامها مع التدريسيين في الجامعات الحكومية أو القطاع العام

رابعاً: اشكالية الدراسة

في مدى اعتبار العقد المبرم بين الجامعات الأهلية والتدريسيين عقدًا مسمى أم غير مسمى، ضمن نطاق القانون العراقي، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية. وهل نظم القانون اخذ تدرسي بجامعة الأهلية وما هي القوانين التي تنظم ذلك إن وجدت وما هي القيمة القانونية لقرارات محكمة التميز فيما يتعلق بالتدريس بجامعات الأهلية وهل العودة عن قراراتها أو تعديلها في هذا النقطة بالذات وان المشرع العراقي اغفل العديد من المسائل الجوهرية التي تخص عقد تدريسي في قانون التعليم الأهلي رقم ٢٥ سنة ٢٠١٦ النافذة اكتفى بحالتها إلى القوانين النافذة ذات العلاقة كقانون العمل العراقي

تتمثل مشكلة البحث في غياب تنظيم تشريعي واضح ومحدد لعقد التدريسي في الجامعات الأهلية، مما يثير تساؤلات حول الطبيعة القانونية لهذا العقد، وهل يُعد من العقود المسماة كعقد العمل، أم أنه عقد غير مسمى يخضع للقواعد العامة؟ وما هي الأحكام القانونية التي تُنظم هذه العلاقة في ظل القصور التشريعي؟ كما تتجلى الإشكالية في التفاوت في الحماية القانونية الممنوحة للتدريسي في الجامعات الأهلية مقارنة بنظيره في الجامعات الحكومية

خامساً: اهداف الدراسة

يمكن إجمال اهداف هذه الرسالة من نقاط الآتية:

١. تسليط الضوء على عقد تدريسي في الجامعات الأهلية بشكل عام
٢. توضيح العلاقة القانونية بين عمل التدريس والجامعة
٣. بيان القوانين التي يخضع لها إلتدريسي في الجامعات الأهلية
٤. الاستعانة بموقف القضاء العراقي في بيان التكييف القانوني لعقد التدريسي في الجامعات الاهلية
٥. بيان طبيعة عقد تدريسي وهل يعد عقد غير مسمى

سادساً: منهجية الدراسة

المنهج المتبع هو المنهج المقارن في قانون التعليم العراقي رقم ٢٥ سنة ٢٠١٦ مع نصوص التشريعات المقارنة التي تنظم قطاع التعليم العالي الأهلي قانون الجامعات الخاص والأهلي المصري رقم ١٢ سنة ٢٠٠٩ النافذة وكذلك قانون الجامعات الأردنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ فضلا عن الاعتماد على بعض الآراء ال الفقيه التي قللت وخصوص كل مسألة من المسائل موضوع الدراسة كما سنعتمد على المنهج التطبيقي العملي القضاء العراقي

سابعاً: هيكلية الدراسة

اقتضت طبيعة البحث تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: تناول ماهية عقد التدريسي في الجامعات الأهلية، من خلال توضيح مفهومه، وتعريفه من الناحية اللغوية والاصطلاحية، وبيان الطبيعة القانونية له سواء باعتباره عقدًا تعاقديًا أو عقد إذعان، بالإضافة إلى تحليل تصنيفه ضمن العقود المسماة أو غير المسماة وفقًا للقوانين العراقية والمقارنة. وبيان اركان العقد التدريسي الرضا والمحل والسبب والخصائص العامة والخاصة للعقد التدريسي.

الفصل الثاني: خصص لدراسة الآثار القانونية المترتبة على عقد التدريسي من حيث الحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين، وكذلك دراسة المراكز القانونية للطرفين في حال الإخلال بالتزامات العقد، والتطرق للمواقف القضائية التي تناولت هذا النوع من العقود. والدعوى المسؤولية المدنية من حيث طبيعتها القانونية واركانها الخطأ والضرر والعلاقة السببية واطرافها لكل من التدريسي والجامعات الاهلية والتعويض من حيث انواعها وقيمتها.